حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٦٤) ٢٠١٢/١١/٢٥ م | www.al-badeel.org | Issue (64) 25/11/2012

انفراج في راس العين.. و١٠١٢ شهيداً في أسبوع

قواعد النظام العسكرية تتهاوى واحدة تلو الأخرى

■ البديل:

فقدت قوات النظام الأسبوع الماضي مواقع استراتيجية عدة في ريف حلب ودير الزور، حيث سيطر الثوار على قواعد عسكرية عدة، فيما شهدت الاشتباكات في مدينة راس العين انفراجاً، بعد اتفاق على خروج المسلحين الإسلاميين منها.

وسيطر الجيش الحر على مدينة الميادين الاستراتيجية، مستكملاً بذلك تحرير المنطقة الممتدة من نقطة البوكمال الحدودية إلى مدينة دير الزور، وأصبح أهم قطاع في سوريا لا يسيطر عليه الجيش النظامي بالكامل. واستولى الثوار على كتيبة المدفعية قرب الميادين، بعدما شنّوا هجوما عليها أدى الى مقتل عشرات الجنود والضباط.

وفي حلب طرد الجيش الحر قوات النظام من «الفوج ٤٦»، وهو قاعدة عسكرية ضخمة في الريف الغربي لمحافظة حلب، بعد حصار استمر نحو شهرين. وفيما يحاصر الثوار قاعدة الشيخ سليمان التي تعتبر آخر معقل للنظام في ريف حلب الغربي، تتعرض مدرسة المشاة شمال حلب لحصار محكم من لواء التوحيد الذي سيطر على حقل الرمي التابع للقاعدة المليئة بالمدافع والدبابات.

وفي دمشق، أصدر المجلس العسكري الثوري بياناً حذّر فيه من نية النظام استخدام الغازات السامة في اقتحام داريا المحاصرة منذ أسبوعين. والتي تتعرض لقصف براجمات الصواريخ من جبل قاسيون ومطار المزة العسكري. وقال ناشطون إن قصفاً عنيفاً من جانب القوات الموالية للنظام استهدف نحو ١٠٠ مدرسة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر على امتداد أطراف دمشق، كما حوّل بعضها إلى ثكنات عسكرية في يوم وصف بـ«نكبة المدارس»، فيما بلغ عدد الشهداء خلال أسبوع ١٠١٢ شهيداً.

واتفقت المجموعات الكردية الرئيسية في سوريا على تشكيل قوة عسكرية موحدة لمواجهة الإسلاميين في راس العين التي هدأت الأوضاع فيها بعد التوصل إلى اتفاق لم تتضح معالمه، إلا أن كتائب إسلامية ستنسحب من المدينة. ووجهت أحزاب كردية نداءً إلى النازحين للعودة إلى منازلهم، حيث فرّ غالبيتهم إلى تركيا.

وحذّرت روسيا تركيا من نشر صواريخ «باتريوت» قرب حدودها مع سوريا، وحثتها على العمل من أجل حل سياسي، وليس «استعراض العضلات»، فيما تمضي تركيا في مساعيها لنشر صواريخ «باتريوت»، وتوقعت أن يتم ذلك خلال أيام. و أعلنت قطر أنها طلبت من الائتلاف الوطني السوري تعيين سفير في الدوحة، كما أعلنت تركيا أن الائتلاف سيفتتح مكتباً تمثيلياً له في اسطنبول.

■ رأي البديل - احذروا تقليد النظام

النظام السوري ليس ماركة مسجلة باسمه فقط، هو نتاج تواطؤ بين المجتمع والسلطة على مدار أربعة عقود، فالكل شارك في صناعة النظام، ولهذا فالنظام لم يعد مع مرور الوقت أفرادا، وإنما آلية وعقل وروحية تتحرك، وهو إن سقط كمؤسسات وأفراد إلا أنه لن ينتهي إلا بانتهاء العقل الذي أنتجه النظام، والآليات التي حرّك بها المجتمع، وأدار بها منظومة الفساد.

أيها السوري لا يطمئن قلبك لكل من يتحدث باسم الثورة فقط لأنه يتكلم باسمها، إذ طالما تحدث النظام باسم الوطن، وكان على نقيض الوطن طوال الوقت.

النظام ما زال موجوداً بيننا، في داخلنا، في تفكيرنا، فقد تمكن من احتلالنا، ونحن إذ نثور عليه، فإنما لا نثور عليه في خارجنا فقط، وإنما نثور عليه في داخلنا أيضاً، أو هذا ما يجب أن يكون.

لن تنجح الثورة فقط بخلع بشار الأسد، ومحاكمة رموزه، وإنما عندما نخلع ما يمثله نظام الاستبداد من دواخلنا، عندما يصبح كلامنا عن الديمقراطية ليس شعاراً نتغنى به، وإنما حقيقة تعبر عن قناعتنا بأن السوري الآخر هو المرآة التي نكتشف فيها أنفسنا.

النظام الأمني دخل فينا إلى العظم، وأصبحنا نشكك ببعضنا البعض، وما زلنا حتى اللحظة نشكك ببعضنا من دون إثباتات أو أدلة، كلٍ منّا ينصّب نفسه قاضياً، ويحاكم الآخرين.

المعارضة السورية عمل بعضها بآليات النظام نفسه، صارت بعض أطرافها تحتكر مسطرة الوطنية، وتمنح نفسها الحق بتخوين الآخرين، وذلك لتكسب تعاطف الشارع، وهي بذلك أسهمت في تكريس واقع الانقسام ضمن المعارضة.

أطراف أخرى في المعارضة تحدثت بلغة خشبية تجاوزها الزمن، ولا تمت للواقع بصلة، وهي تفوقت على تكلس لغة النظام، وعلى تأخره عن فهم ما يرده الناس.

رجال أعمال كثر تضخمت ذواتهم، بسبب ما قدموه من مال لدعم الثورة، ويعتقدون أنهم آباء الثورة، ولا أحد يعرف كيف جمعوا أموالهم، وجزء منها كان بتواطؤ مع النظام، ومشاركته تعميم الفساد.

أيها السوري.. أنت ماض في ثورتك، ولكن حكم عقلك، ولا تدع أحد يتشاطر عليك، ويخدعك، مهما كان الشعار الذي يحمله دينياً أو دنيوياً، ولا تدع المال يجعلك تابعاً لأية جهة، أو لأي تاجر، ولا تمضي في التخوين، وكن حذراً ممن يريدون أن يسرقوا ثورتك.... إنها ثورتك، ومستقبل أبناءك، وهي أيضاً مسؤوليتك في بناء وطن يتسع للجميع.

أسقف سوري يدعو الى ابقاء منطقة الجزيرة بمنأى عن المعارك

■ القامشلي- أف.ب

وجه أسقف سوري نداء استغاثة إلى البابا والامم المتحدة والمجموعة الدولية، لإبقاء منطقة الجزيرة في شمال شرق سوريا التي لم تبلغها المعارك بعد، بمنأى عن الحرب الدائرة في البلاد.

وقال أسقف السريان كاثوليك للحسكة–نصيبة بهنان هندو في رسالة: «أوجه نداء استغاثة، ولن يكون بإمكانكم أن تقولوا غداً برياء دبلوماسي: لم نكن نعرف شيئا». وأكد أنه يتحدث باسم الأساقفة الثلاثة للمنطقة –السريان كاثوليك والسريان أرثوذكس والأشوري– ومختلف المكونات العرقية من سريان وعرب وأكراد ويزيديين وأرمن وغيرهم.

وكتب: «أوجه نداء عاجلاً الى البابا بنديكتوس السادس عشر، وإلى جميع رؤساء الدول، والى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى جميع الاشخاص من ذوي الإرادات الحسنة من أجل أن يتدخلوا بقوة حتى تبقى منطقتنا محافظة الحسكة ملاذ أمن وسلام». وأضاف الأسقف في هذا النداء: «تستقبل أكبر مدينتين في منطقة الجزيرة وهما القامشلي والحسكة، أكثر من ٤٠٠ ألف الف لاجئ أتوا من كل المناطق: حلب وإدلب وحمص ودير الزور، الخ. وكذلك اللاجئين العراقيين القدامى الذين وقعوا في النسيان عموما».

وأوضح الأسقف هندو أن «ما نريده بالحاح، هو أن يمارس جميع الذين وجهنا اليهم هذا النداء الملح ضغوطاً على مختلف المجموعات المسلحة والجيش الحر (معارضة) حتى لا تدخل منطقتنا». وقال:

«نشدد على خروج المجموعات المسلحة التي تحتل مدينة راس العين الحدودية التي باتت مدينة أشباح اليوم حتى يستطيع ٣٠ ألف لاجئ غادروها العودة الى منازلهم». وأكد الأسقف هندو: «اذا ما هاجمت مختلف المجموعات المسلحة مدننا واستقروا فيها، سنرى ٤٠٠ ألف لاجيء على طرق المنفى مرة ثانية، وسيسلك أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ جديد طرق المنفى نحو المجهول، في حالة من الانهيار التام، نحو الجوع والبرد والمجازر».

وذكر الأسقف هندو أن «ما ينتظر المدن وسكانها، هو عدا مخاطر الموت، الدمار الشامل للأحياء والمدن، لأن منطق الجيش السوري يقضي بقصف كل مكان». وأكد: «جنبونا أي تدخل عسكري! إننا نتدبر أمورنا بأنفسنا. ولجاننا المدنية، البعيدة عن كل مكائد سياسية، تسيطر على الوضع. والتوافق الجيد لكل مكونات مجتمعنا يحقق الأمن والسلام».

وخلص الأسقف هندو الى القول إن «عملنا حيادي ولا نريد أن نكون وقوداً لمدافع المتحاربين».

الشتاء يهدد ٢٠٠ ألف طفل سوري بلا مأوى وملابس

■ بيروت – أ.ف.ب

تزايدت التحذيرات من مواجهة أكثر من ٢٠٠ ألف طفل سوري لاجئ شتاءً قارساً من دون مأوى مناسب، وملابس تقيهم البرد. ودعت منظمات دولية إلى تقديم معونات عاجلة لتزويد الأسر السورية اللاجئة بما يكفي من الملابس الدافئة لمساعدتهم على البقاء على قيد الحياة.

ويقيم غالبية هؤلاء الأطفال إما في مخيمات أقامتها دول الجوار أو في مخيمات عشوائية وغير منظمة داخل سوريا، وخاصة في ريفي إدلب وحلب. ومما فاقم مأساة الأطفال هو استهداف النظام للمدارس التي يتخذها النازحون مأوى لهم رغم انعدام الخدمات في المرافق التعليمية في ظل شتاء قاس.

وأسفرت عمليات القمع عن تشريد ما يزيد عن نصف مليون سوري، اضطروا إلى الانتقال إلى الدول المجاورة، وفق إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة بشأن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الدول الأربع المجاورة لسوريا.

٢٧١٠ طفلاً ضحايا العمليات العسكرية للنظام منذ بدء الثورة

■ باريس- البديل:

أفادت تقارير من المعارضة السورية بأن مجموع الشهداء من الأطفال منذ اندلاع الثورة في البلاد في ١٥ آذار ٢٠١١، بلغ ٢٧١٠ طفلاً. وفي تقرير لها بشأن عدد القتلى من الأطفال، قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن ٢٧١٠ طفلاً قتلوا برصاص قوات الأمن والجيش التابعة للحكومة السورية، بينهم ٨٣٧ طفلة أنثى، و١٨٧٣ طفلاً ذكراً. وقالت إن من بين الأطفال القتلى ٢٥ طفلاً تعرضوا للتعذيب في أقبية السجون حتى الموت. وأشارت إلى أن ٦٥٠ طفلاً منهم تحت سن العاشرة، و٦٢ طفلاً لم يتجاوزوا العام الواحد من العمر.

جدير بالذكر أن أكثر من ٤٠ ألف شخصاً قتلوا خلال الثورة المستمرة منذ ٢٠ شهراً، حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

كذلك أسفرت الأحداث عن تشريد ما يزيد عن نصف مليون سوري، اضطروا إلى الانتقال إلى الدول المجاورة، وفق إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة بشأن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الدول الأربع المجاورة لسوريا.

مستشفى بديل لدار الشفاء في حلب بعد تدميره من النظام

■ حلب – البديل:

استهدفت القوات الموالية للنظام الأسبوع الماضي مستشفى دار الشفاء في حلب، ودمرته تماماً، بعد قصف جوي عنيف بالبراميل المتفجرة، فيما يستعد الكادر الطبي الثوري لإنشاء مشفى بديل خلال أيام.

واستشهد عشرات المواطنين خلال عملية الاستهداف التي تمت عبر قصف جوي، ومن بينهم أربعة من كوادر المشفى، وهم طبيب وممرضة وحارس للمشفى وعامل صيانة. وقال سرمد الحلبي، وهو ناشط في الاتحاد الطبي الحر في حلب، إن الدمار كان هائلاً وغير مسبوق، ولأول مرة نجد مثل هذا الدمار في موقع يستهدفه النظام. وقال إن ما حدث «مصاب جلل لصرح من الصروح الطبية العظيمة في مدينة حلب، وهذه الضربة النكراء الشرسة ليست إلا تعبيراً عن همجية العصابة الأسدية ووحشيتها، ودلالة أكيدة على أن هذه العصابة لاتمت إلى الانسانية ولا للأخلاق بصلة». وكشف سرمد أنه يتم الإعداد لمركز جديد حالياً من دون أن يكشف عن مكانه. وقال: بالنسبة للمركز الجديد، سيتم افتتاحه خلال أيام قليلة، ونحن عاملون عليه منذ فترة، وهو شبه جاهز تقريباً. وبالنسبة لمكانه حالياً لايمكنني التصريح للضرورة الأمنية لسير العمل».

يذكر أن من بين الشهداء محمد قاسم آغا الملقب ب»أبو فيصل»، وهو طالب طب بشري سنة سادسة عمره ٢٣ عاماً، منذ أسبوع قَدِمَ من حماة ليعمل في مشفى دار الشفاء، ووجدت جثته تحت الأنقاض في غرفة الإسعاف.

ويعتبر مشفى دار الشفاء من أهم المراكز الطبية التي تعالج الجرحى ومصابي الاعتداءات التي تقوم بها قوات النظام، وهي تستقبل يومياً عشرات الحالات، وتوفر الرعاية الطبية المستمرة لمئات من المصابين.

"النفط مقابل الكهرباء".. اتفاق غير معلن بين «الحر» وجهات حكومية

■ دير الزور- الوكالات:

قال ناشطون إن كتائب من الجيش الحر أبرمت اتفاقاً "غير معلن" مع جهات من النظام ينص على "النفط مقابل الكهرباء" في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد.

وقال الناشط الميداني أبو فهد لموقع "سكاي نيوز عربية" إن "الجيش الحر هدد بضرب أنابيب النفط الموجودة في مدينة دير الزور وعددها أربعة، وبالفعل أوقف عمل ثلاثة منها، وبالمقابل قامت قوات الجيش النظامي الموجودة في المنطقة بقطع الكهرباء عن مدينة دير الزور مدة ١٥ يوماً".

وأضاف: "لاحقاً تم التوصل لاتفاق بين الجيش الحر والنظامي يقضي بإعادة التيار الكهربائي إلى المنطقة، وعدم قطعها لقاء ترك ضخ النفط في الأنبوب الوحيد المتبقي"، وأضاف: "وهذا بالفعل ما حدث وأنا شاهد عليه". وأكد أبو فهد أن "الضخ النفطي الخارج من مدينة دير الزور يشكل حالياً ١٥٪ من نسبة الضخ اليومي المعتاد ما قبل الثورة". ويوجد في مدينة دير الزور ثلاثة حقول نفطية، وهي (العمر، والتيم، والورد)، كلها تحت سيطرة الجيش الحر، حيث تمّ قطع ضخ النفط في اثنين منها، وأبقى على ضخ حقل الورد فقط، وفقا لذات المصدر.

وفي اتصال مع الناشط عمران من ريف دير الزور أكد "وجود اتفاق غير معلن بين الحر والحكومة السورية"، وأضاف: "النظام يدفع المال شهرياً، ما يقارب ٥٠ مليون ليرة، للجيش الحر مقابل استمرار ضخ النفط من الحقول للآبار"، وهو ما نفاه المجلس الثوري العسكري في مدينة دير الزور "جملة وتفصيلاً"، مؤكداً عدم وجود أي اتفاق مع "النظام السوري". وأضاف الناطق الرسمي للمجلس الثوري العسكري بدير الزور عمر أبو ليلى: "نحن نعاني من الانقطاع الدائم للتيار الكهربائي، ونقضي أغلب أوقاتنا على البطاريات"، وقال: "الجيش الحر يسيطر على حقل الورد النفطي، وأوقف الضخ منه تماماً".

من جانبه، اعتبر الناشط الميداني أبو محمد "نفي المجلس العسكري الثوري هو خوف من أن يقال أنهم يتعاملون مع النظام السوري". وأضاف: "الاتفاق موجود بين الطرفين، وإن لم يكن كذلك لكان الجيش النظامي نسف الآبار، واتّهم الحر بالإرهاب والأعمال التخريبية". وأبدى أبو محمد استغرابه من "إنكار الجيش الحر لمثل هذا الاتفاق الذي يظهره بموقف المفاوض والمهتم لشؤون المدنيين الموجودين في مناطقه المحررة"، إلى جانب أن هذا الاتفاق "يمثل اعترافاً رسمياً من النظام بوجود الحر ككتلة قوية ومفاوضة".

لبنان والأمم المتحدة يرفضان مطالبة اللاجئين السوريين في لبنان بمخيمات

■ بيروت – أ.ف.ب

طالب اللاجئون السوريون في لبنان الذين تجاوز عددهم ١٢٥ ألف شخصاً بإقامة مخيمات لهم على غرار تلك المقامة في تركيا والأردن، لكن الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة ترفضان هذه الفكرة.

وحالياً يقيم نحو ٣٠٪ من هؤلاء اللاجئين في شمال لبنان، ويعتمدون على العائلات في استضافتهم، في حين يواجه الباقون صعوبة في العثور على سقف يأويهم. لكن للبنان تاريخاً مضطرباً مع المخيمات، حيث كان الوجود الفلسطيني عاملاً أساسياً في الحرب اللبنانية الأهلية التي اندلعت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠. وتخشى السلطات اللبنانية أن يشجع إنشاء مخيم اللاجئين السوريين على الاستقرار بشكل دائم في حال طال أمد النزاع في بلادهم.

ويخشى كثير من الشيعة والمسيحيين أن تؤثر الموجة الجديدة من اللاجئين على التوازن الديموغرافي والمذهبي الهش في لبنان، لمصلحة الطائفة السنية التي ينتمي إليها غالبية اللاجئين السوريين، شأنهم شأن الفلسطينيين. لكن العديد من هؤلاء اللاجئين يعتبرون أن إقامة المخيم أو توفير أماكن إقامة مؤقتة هي الحل الوحيد لتلبية احتياجاتهم الإنسانية.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من ١٢٥ ألف لاجئ سوري في لبنان، ٧٨٪ منهم من الأطفال والنساء. لكن الناشطين يؤكدون أن العدد الفعلي للاجئين هو أعلى بكثير.

ويقول الناشط السوري أيمن الحريري المقيم في محافظة عكار (شمال لبنان) التي تستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين: «في حال عدم إقامة مخيم أو التوصل إلى حل سريع، سينتهي الأمر بالعائلات بالنوم في الشوارع أو العودة إلى سوريا». ويضيف» «لا أحد يريد الإقامة في مخيم، لكن الغالبية لا يمكنها تحمل دفع ٢٠٠ أو ٣٠٠ دولار كبدل إيجار شهري»، مشيراً إلى أن إقامة المخيم «ستساعد أيضاً في تنظيم المساعدات» لأن الوضع في حالة فوضى حالياً، والعائلات الأكثر ضعفاً تدفع الثمن الأعلى.

ومع تصاعد أعمال العنف في سوريا، يشهد كل شهر وصول ٢٠ ألف نازح جديد إلى الأراضي اللبنانية، كما قال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان روبرت واتكينز للصحفيين في حلبا. وتقوم الأمم المتحدة والسلطات اللبنانية بمساعدة المجتمعات المحلية في استضافة السوريين مع السعي في الوقت نفسه إلى الدفع في اتجاه التنمية.

وقال واتكينز إن «موقف الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية هو أن هذا الأمر غير مستحب حالياً»، وذلك رداً على سؤال عما إذا كان يمكن أن تؤدي إقامة مخيمات جديدة إلى التخفيف من معاناة اللاجئين. وأضاف أن «المخيمات تخلق مشكلات أكثر مما تحلها، وهي أيضاً مرتفعة الكلفة».

أحكام مختلطة بين القانون الشرعي والمدني.. وقضاء بلا رشوة للمرة الأولى منذ عقود

محاكم شعبية «ارتجالية» في المناطق المحررة تمنع الفوضى من ابتلاع المجتمع

■ حلب، إدلب – البديل:

تعاني المناطق المحررة من غياب مبدأ المحاسبة القانونية للأفراد الذين يرتكبون تجاوزات في المجتمع، إلا أن القوى الثورية بدأت مؤخراً بإنشاء محاكم ثورية، مهمتها إدارة المناطق المحررة، وتسيير أمور الناس، وخاصة في القضايا التي لا تدخل في صلب اهتمام الكتائب المقاتلة على الجبهات ضد النظام، ففي الخطوط الخلفية للمعارك تحدث الكثير من المشكلات التي تهدد بدخول المجتمع في نفق «الحق للأقوى»، لكن هناك الكثير من الغموض حول هذه المحاكم وآلية عملها، نتيجة الاعتماد على «الارتجال» في إصدار الأحكام. وبحسب متابعة «البديل» فإنه لا صحة لسيطرة الصبغة الدينية على هذه المحاكم، وإنما تمت الاستعانة بالأحكام الشرعية في بعض المنازعات، نظراً لغياب مرجع قانوني مكتوب ومبوب بمواد متسلسلة، كما أن القائمين على المحاكم ليسوا جميعاً من المتخصصين في القانون. والأصح يمكن وصفها بأنها «محاكم شعبية».

ويقول حسان دوش، مدير المكتب الإعلامي في لواء شهداء إدلب التابعة للجيش الحر، إن اللواء شكّل لجنة قضائية شرعية تضم محامين إضافة إلى خريج من جامعة الأزهر، مضيفاً أنه لا توجد قوانين مكتوبة، لذا فإن بعض الأحكام مستمدة من القانون، وبعضها من الشرع. وأوضح أن حكم السرقة مثلاً يتضمن الغرامة، وعقوبة السجن، والغرامة يتمّ تقديرها بحسب قيمة المسروقات، وهذه تقدرها اللجنة القضائية بعد اعتراف المتهم، أما فترة السجن فلا تكون طويلة، ولا تتعدى الشهرين بعد تسوية وضعه.

ويؤكد حسان أن عمل اللجنة يأخذ طابعاً مؤسساتياً بالتدريج، فهناك ضباط منشقون وكتيبة أمنية تقوم بتنفيذ أوامر القضاء في القبض على المطلوبين مهما كانت مكانتهم الاجتماعية أو الثورية، وهناك ضباط يشرفون على السجن ورعاية السجناء، إضافة إلى أن محضر الاستجواب والتحقيق يتم توثيقه كتابة ويمهر بختم اللواء. وحول طبيعة الأحكام التي تصدرها اللجنة القضائية وما إذا كانت تطبق الحدود الشرعية كما يشاع، يقول حسان دوش: «تطبيق الحدود يستدعي وجود دولة إسلامية، ونحن لا نطبق هذه الحدود، وإنما لدينا لجنة مشتركة بين القانون المدني والشرعي.. المهمة هي تسيير أمور الناس، وحل النزاعات، وحماية المجتمع من التفكك والفوضى».

ويضيف: «غالبية القضايا هي السرقة ، وغالباً تكون بسبب ضيق الحال، لذلك فإن الحكم يكون بتغريمه قيمة المسروقات فقط مع فترة سجن، ولدينا لجنة للإغاثة في اللواء تقوم بتقديم مساعدات عينية للعائلات الفقيرة بحسب إمكاناتنا».

من جانبه، يقول أحمد عثمان، مدير مكتب التنظيم في تجمع شهداء سوريا، إنهم شكلوا لجنة أمنية تابعة للمحكمة الشرعية، وطبيعة الأحكام هي شرعية بشكل عام، كما أنها تستند على العرف المحلي. ويضيف: «لولا هذه المحاكم لكانت الفوضى التهمت المجتمع تماماً. ولا أحد فوق القانون، حيث هناك لجنة أمنية تقوم بتلقي المهام التي تصدرها المحكمة بخصوص القبض على المطلوبين وملاحقة المشتبهين». ونفى عثمان تطبيق الحدود الشرعية مثل قطع اليد للسارق أو الجلد، وأكد أن الحدود يتم تعطيلها شرعاً في حالة الحرب، ولا يجوز تطبيقها في الظروف التي تعيشها سوريا. وأكد أن المحكمة التي تنشط في إدلب لم تقم بتنفيذ أي حكم بالإعدام، وتعطي المجال للمقبوض عليهم بالتراجع، والتعهد بعدم تكرار فعلته. إضافة إلى أن كل القضايا موثقة في ملفات.

من جهته، يرى يمان الحلبي، من اتحاد ثوار حلب، أن الثوار تمكنوا من تأسيس نواة لسلطة القضاء في سوريا المستقبل، حيث عمل المحامون الأحرار وبالتعاون مع هيئة علماء المسلمين لمحافظة حلب على إنشاء محاكم في المناطق المحررة لفض الخلافات بين الناس في القضايا المدنية والجزائية وقضايا الأحوال الشخصية. وأنشئت هذه المحاكم في عشرة مناطق في حلب تشمل الريف والمدينة.

كما أنشئت محاكم قضائية شرعية مؤلفة من قضاة يحملون الإجازة في الشريعة الإسلامية تمّ انتخابهم من أهل المناطق المحررة للفصل في النزاعات المدنية و القضائية بالتعاون مع الجيش الحر الذي يلعب دور الشرطة. لكن المحاكم الشرعية يتراجع دورها الآن لصالح الهيئات القضائية المختلطة، وهناك أيضاً قضاء التحقيق، ويتولاه على العموم المحامون الأحرار، وبعض القضاة المنشقين الذين يعملون على إحالة القضايا التحقيقية للهيئات القضائية لتحكم فيها بعد الانتهاء من إجراءات التحقيق.

بدوره، يرى مدير صفحة أحرار مدينة الباب وضواحيها في حلب على «الفيسبوك»، أنه في ظل غياب التنظيم بات كل شخص يتصرف على هواه، وبحسب مفهومه الخاص، وقد سيطر مفهوم القوة على الجميع، ما أدى إلى حدوث أخطاء كبيرة نتيجة تصرفات فردية، و عليه قام بعض الحكماء في مدينة الباب من وجهاء ومثقفين من أصحاب الكلمة المسموعة في مدينة الباب لتشكيل الهيئة الشرعية، وقاموا بالتواصل مع عدد من قادة الجيش الحر لتأمين الحماية لهم، لكي يستطيعوا إصدار الأحكام العادلة.

لكن هذه المحكمة الشرعية تواجه عجزاً في الهيبة وتنفيذ القرارات التي تصدرها، حيث يقول مدير صفحة أحرار الباب إن الهيئة الشرعية حالياً لا تستطيع سوى حل النزاعات القائمة بين الناس والتحكيم بينهم، لكنها لا تستطيع جلب حق مسلوب، لأنه ينبغي عليهم إقناع قائد كتيبة معينة بالحكم الصادر حتى يساعدهم على تنفيذ الحكم. لذلك تلجأ الهيئة الشرعية إلى إرجاء البت فيها ريثما يتم تشكيل حكومة، وترسل عدد من القضاة يقومون بالتدقيق في كل القضايا لأن هؤلاء ليس لديهم خبرة قضائية، وما هي الا هيئة مؤقتة لتسيير أمور الناس. وأضاف أن عدد من قادة الكتائب لبوا دعواتهم للتعاون، ومن أبرزهم لواء التوحيد و قائده عبد القادر الصالح.

وفي منطقة كوباني الكردية بريف حلب يقول الناشط فرهاد كوباني إنه تم تشكيل هيئة من القضاة، وهم في غالبيتهم حقوقيين ومنتخبين من قبل الأهالي لإدارة الدعاوى التي تأتيهم، وغالبيتها تنحصر في سرقات ونهب على الطرقات العام. كما أن الناس بدؤوا يعتادون على المحكمة الجديدة بتقديم الشكاوي الخاصة بالمشاجرات العائلية والعشائرية، إضافة إلى الدعاوي متعلقة بالأحوال الشخصية مثل الطلاق وغيرها. ويضيف: «معظم المشكلات تحـ
إلى المخفر(الآسايش الكردي). وأهم ظاهرة إيجابية في موضوع هذه المحاكمة هو اختفاء الرشوة نهائياً».

توقعات بعجز في موازنة النظام عام ٢٠١٣ عند مستوى ٧٤٥ مليار ليرة

النظام يدير اقتصاد حرب تفوق طاقته ويتسوّل من روسيا وإيران

■ سليمان الخالدي - رويترز

نصبت خيام تؤوي آلاف اللاجئين الذين يحاولون الفرار من البلاد عند معبر حدودي يسيطر عليه مقاتلو المعارضة في شمال سورية في منطقة كانت قبل أقل من عامين مكدسة بشاحنات تصطف في طابور الجمارك.

وتلقي سيطرة المعارضين على معبر باب الهوى الضوء على تعطل دور سورية كمعبر للبضائع مع اتساع نطاق الصراع، ما تسبب في انخفاض حاد في الدخل من الرسوم الجمركية. ويمثل تراجع الإيرادات العامة إشارة إلى الضغوط المالية التي يواجهها نظام الأسد في أعقاب الثورة التي اندلعت ضده قبل ٢٠ شهراً، والتي شلّت الإنتاج الصناعي، وإنتاج النفط، وانعكست بشكل حاد على تراجع قيمة العملة المحلية.

ويوجه النظام الذي ينصب تركيزه على التغلب على المعارضين، الموارد الاقتصادية باتجاه أنصاره بالإبقاء على الدعم الكبير لهم، وزيادة أجور العاملين بالحكومة، وتخزين القمح والمواد الغذائية الأساسية، إضافة إلى اضطراره لزيادة الإنفاق العسكري. ويشكل ذلك ضغوطا كبيرة على المالية العامة، ما يزيد مخاطر أن تلجأ السلطات في نهاية الأمر إلى طبع النقود لدعم الاقتصاد. وهو أمر يحاول النظام منذ فترة طويلة تجنبه، خوفاً من إثارة تضخم شديد، وحدوث المزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

وكشف وزير المال محمد الجليلاتي الشهر الماضي عن موازنة العام المقبل معلناً زيادة بنسبة ١٣٪ في مرتبات العاملين بالدولة، وزيادة بنسبة ٢٥ ٪ في دعم الغذاء والوقود والكهرباء والزراعة.

وقال سمير سعيفان الاقتصادي السوري: «هذه موازنة حرب ..والجزء الرئيسي منها يصرف على الجيش والشبيحة وعلى رواتب الموظفين. وبعض النفقات الضرورية الأخرى لتسيير ماكينة الدولة حتى تظل محافظة عليها، خاصة في المناطق التي ما زالت مسيطرة عليها، ويروجون أن الدولة ما زالت قائمة». مضيفاً أن «الإيرادات تراجعت، والسلطات استنفدت احتياطياتها، وما يُبقي على سير الأمور هو بعض المساعدات المالية من إيران، وربما من روسيا».

وتفيد تقديرات سعيفان بأن الاقتصاد السوري انكمش بما بين ٣٠ و٤٠ ٪ على الأقل العام الماضي، بسبب انهيار السياحة التي كانت تمثل ١١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض إنتاج النفط الذي كان يمثل ٢٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ودفع انخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة ٦٥ ٪ منذ بدء الأزمة تكلفة استيراد الوقود وغيره من السلع للارتفاع بشدة، وأصبح نقص هذه السلع جلياً. وكان عجز الموازنة عند مستوى مقبول بين ٣ و٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، لكن في عام ٢٠١٣ تتوقع الموازنة عجزاً عند مستوى ٧٤٥ مليار ليرة، أي نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة البالغ ما بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار.

ومن ناحية اخرى قلّصت العقوبات التي تحد من التحويلات المالية تحويلات السوريين العاملين بالخارج التي كانت تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، وكانت تشكل شبكة أمان اجتماعي. وزاد ذلك من معاناة السكان بعد أن أدى القصف والعمليات العسكرية إلى نزوح مئات الآلاف، وحوّل العديد من البلدات والأحياء إلى أنقاض.

ومع اتساع نطاق الحرب، ارتفع الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة بما في ذلك تكلفة قوات أمن ضخمة للدفاع عن الأسد. ويقول مراقبون لسوريا إن الحصول على بيانات دقيقة أمر مستحيل، إذ ان الإنفاق العسكري السوري كان دائما محاطاً بالسرية حتى في أوقات السلم.

وقال باحث بارز في هيئة حكومية سورية طلب عدم نشر اسمه: «الإنفاق الأكبر يوجه إلى الجيش وقوات الأمن، لكن لا توجد بيانات يعتد بها». وأضاف: «هذا جزء لا نراه. لذلك تعتبر الميزانية لغزاً». وتظل أكثر القضايا حساسية هي حجم ما سحبته السلطات من احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية التي كانت تبلغ ١٨ مليار دولار قبل الأزمة. وقبل الأزمة كان سراً معلناً أن أغلب إيرادات النفط يوجّه إلى ميزانية الدفاع السرية. وفي ميزانية عام ٢٠١٣ هناك ٤٠٠ مليار ليرة على الأقل في بنود غير مخصصة يفترض الاقتصاديون أنها لأغراض عسكرية.

ويقوم النظام بتكوين مخزونات سرية من المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح والسكر والأرز لاستخدامها عندما تحتاج لتعزيز التأييد الشعبي.

وطرحت مزادات عديدة داخلية لشراء القمح والشعير في الأشهر القليلة الماضية لتضمن الحكومة الامدادات. ويقول رجال أعمال إن الهيئات الحكومية حدّت من البيروقراطية لتسهيل شراء السلع من أوروبا الشرقة، ومساعدة رجال الأعمال.

وقال خليل طعمة المدير المشارك في شركة الاستثمار (جاتسكو) في سوريا: «هناك الآن تقبل أكبر بكثير للتسهيل على الشركات من جانب الهيئات الحكومية». ويقول الاقتصاديون إن الاستثمارات في شق الطرق وغيرها من مشروعات البنية الأساسية توقفت بالكامل مع اتساع نطاق الصراع. وهم يقدّرون أن تكلفة إعادة الإعمار قد تتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليار دولار على الأقل.

وطلبت سوريا قرضاً من روسيا لدعم اقتصادها، ويقول الاقتصاديون إنها تطلب ما يصل إلى ملياري دولار، ولكن روسيا لم تعلق. ويرى الاقتصاديون أنه إذا فشلت دمشق في الحصول على مساعدات اقتصادية خارجية فإنها ستلجأ إلى طبع النقود، ما يزيد من مخاطر التضخم الذي بلغ بالفعل ٤٠ ٪ على أساس سنوي.

وذكر مصرفيون في دمشق في حزيران الماضي إن السلطات ضخت بالفعل نقوداً جديدة، طبعتها في روسيا، لضمان دفع أجور العاملين في الحكومة، لكن البنك المركزي ينفي ذلك. وقال سعيفان: «إذا لم يحصلوا على قروض كافية من حلفائهم في روسيا وإيران سيطبعون النقود، وسيقفز سعر الدولار من ١٠٠ إلى ٢٠٠ و٣٠٠ ليرة». وأضاف: «الدولة تخشى من طبع النقود، لأن ذلك يوجد قنبلة اجتماعية موقوتة ... لكنها قد تضطر إلى ذلك لدفع رواتب الجيش».

سوريا المستقبل ومهمة إنتاج مفهوم جديد للدولة

حسام ميرو

لا يبدو أن الساسة أو الأكاديميين السوريين مهتمين بنقاش مستقبل سوريا بشكل فعلي، وتبقى مجمل الأطروحات التي يقدمها المعارضون أو التنظيمات السياسية على مختلف مسمياتها مجرد شعارات عامة من قبيل «الدولة المدنية الديمقراطية التعددية»، و«دولة المواطنة»، و«دولة القانون»، حيث لا يوجد جهد توعوي حقيقي بطبيعة هذه الشعارات، وأهميتها لمستقبل سوريا، وقد يبدو الأمر طبيعياً في ظل وجود مهمة أكبر، وهي إسقاط النظام أولاً، وإيقاف القتل، وتأمين الاحتياجات الرئيسة للشعب من سكن وإغاثة طبية وغذائية، وغيرها من مقومات الحياة الأساسية.

لكننا في حقيقة الأمر لا يمكننا أن نتجاهل أن سوريا التي دفع أبناؤها ثمناً باهضاً لنيل حريتهم هي الآن وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام تحيط بها مخاطر كثيرة، وأمامها تحديات كبيرة، ولا يمكن للشعارات وحدها أن تقف حائلاً أمام تحول المخاطر إلى أمر واقع، أو أن تنهض بالأعباء الكثيرة التي سيحتاجها السوريون لبناء دولتهم من جديد.

لا يمكن لنا أن نتجاهل أن سوريا سوف تعاني من حالات انتقام كثيرة يقوم بها البعض، أو أن البعض سيستغل الظروف من أجل الاستثمار لمصالحه الضيقة حزبية كانت أم مالية في ظل الواقع المتردي، أو أن الدولة لن تكون قادرة على دفع رواتب موظفيها، أو أن هناك من سيحاول أن يختطف الدولة من جديد نحو مشروع مرتبط بوضع إقليمي ودولي لا يمت للمصالح الوطنية بصلة، وكل هذه المخاطر وغيرها الكثير مرتبطة بقدرة السوريين على إنتاج مفاهيم جديدة، مثل مفهوم الدولة، والمواطنة، والعلاقة مع الآخر، وإعلاء المصلحة الوطنية قبل أي مصلحة أخرى، وكل ذلك لن يكون سهلاً، أو هو أكبر من مجرد أمنيات ستتحقق فور سقوط النظام.

علينا أن نعترف بداية بأن إنتاج الدولة من جديد سيكون رهناً بطبيعة الصراع بين المكونات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية، وهي مكونات ما زالت غير متبلورة، أي أنها ما زالت مزيجاً من التكون والتبعثر في الوقت نفسه، وعلى الرغم من تشابه الكثير من المكونات في ما تحمله من شعارات إلا أنها ما زالت غير قادرة على الاندماج والتوحد، وإنتاج خطاب حقيقي لمشروعها، أو مأسسة عملها، وإيجاد هياكل قادرة على ممارسة مهام فعلية، وقد حال دون ذلك أسباب موضوعية وذاتية كثيرة، وهي تحتاج ربما إلى دراسات كثيرة لفهمها، لكنه من الثابت في الواقع أن عدم إنتاج حالات من الاندماج بين مكونات متشابهة في الشعارات (الأهداف) كان وما زال سبباً في بعثرة الجهود، وسبباً في رفع درجة الخوف من المخاطر المستقبلية لدى قطاعات واسعة من الشعب السوري.

في السياق نفسه، علينا أن نسأل : كيف سيتمكن السوريون من إنتاج مفهوم للدولة يكون قادراً على تجاوز أي احتمال ارتدادي؟ أي إنتاج دولة لا تعود مجدداً إلى مسار الاستبداد بعد كل ما دفعه السوريون من تضحيات، ولنا في محيطنا الإقليمي أمثلة عدة، فالثورة الإيرانية التي قامت ضد الشاه ما لبثت خلال سنوات قصيرة أن ارتدت إلى استبداد آخر، وبعد أن كانت المعارضة أيام الشاه تمثل معارضة لحكم دنيوي فإن المعارضة في الجمهورية الإسلامية تصبح نوعاً من الكفر، فالجمهورية الإسلامية تمثل حكماً دينياً ما يجعل أية معارضة لها تبدو وكأنها معارضة للدين نفسه، وهكذا فقد شكل ارتباط الدولة بالدين في إيران بعد الشاه عائقاً أمام أية معارضة، واليوم نجد أن مصر التي ثار شبابها ضد مبارك ما زالت تعاني على مستوى تعريف الدولة، وهو ما يقف حائلاً أمام تفرغ الدولة للنهوض بأعبائها، وتأمين العيش الكريم لشعبها.

لقد بات مطلوباً وبإلحاح أن تنتج القوى السياسية الديمقراطية والمدنية أشكالاً مؤسساتية، وألا يبقى كل فصيل أو تيار مغرداً في سربه الخاص، ومنفصماً عما يكتنف الواقع المستقبلي من مخاطر وتحديات، فالتشتت التي عرفته المعارضة– وكان إحدى العقبات الرئيسة أمام إسقاط النظام– قد يكون في حال استمراره سبباً من أسباب دخول البلاد في حلال من الفوضى التي قد يصعب الخروج منها بسرعة.

إن ما يطرحه السياسيون من شعارات حول الدولة المستقبلية قد تبقى مجرد شعارات لا مكان لها في ما سيكون عليه الواقع السوري بعد سقوط النظام، ليس لنقص رغبة في أن تتحول تلك الشعارات إلى واقع، وإنما بسبب آليات العمل السياسي نفسها،

لا يمكن لنا أن نتجاهل أن سوريا سوف تعاني من حالات انتقام كثيرة يقوم بها البعض

هل يدرك السياسيون وفصائلهم المتنوعة مخاطر اللحظة التي ستلي سقوط النظام؟

حيث ما زالت العفوية هي الطابع الغالب على عمل المعارضة السورية، بالإضافة إلى علة العلل المتمثلة برغبة الزعامة التي تتناقض كلياً مع آليات العمل الجماعي المؤسساتي.

هل يدرك السياسيون وفصائلهم المتنوعة مخاطر اللحظة التي ستلي سقوط النظام؟، وهل وضعوا برامج أولية لمواجهة تلك المخاطر؟، إنني أجازف وأقول أن ما من فصيل سياسي سوري لديه خطة عمل حول مهامه بعد سقوط النظام، وقد يكون الاستثناء الوحيد هم الإخوان المسلمون، وإذا صح ذلك فإن القوى السياسية ستجد نفسها مجرد تيارات ضعيفة أمام تيار له قدرات مالية وتنظيمية عالية، وحينها سيكون قد سبق السيف العذل كما يقال، ولن ينفع التباكي أو الندم، وإنما سيكون المطلوب التعاطي مع واقع جديد يحتل فيه الإسلاميون حيزاً كبيراً من الشارع، وهذا يعني أن القوى الليبرالية والمدنية ستجد نفسها أمام معاناة جديدة، وقد لا يكون بإمكانها أن تسهم في تعريف مفهوم الدولة المقبلة وتحديد واقعها من منظورها الفكري والسياسي والوطني.

نحن نتكلم الآن قبل السقوط الكلي للنظام، لكن طرح مشكلات ما بعد السقوط لم يعد ترفاً، وإنما واجباً، والإسهام فيه يبدأ – من وجهة نظرنا– بطرح كل الاحتمالات الواردة بعد السقوط، والإسهام بتشكيل وعي سياسي لا يسمح بإعادة إنتاج الدولة المستبدة، أو تفتيت الدولة، فكلا الاحتمالين لا يعتبرا نصراً لثورة قدمت الكثير من أجل الحرية.

ناقش إعادة إعمار البنية التحتية ودور القطاع الخاص والتنمية الاجتماعية

٥٠٠ رجل أعمال في مؤتمر «الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل»

■ البديل- دبي:

استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢١ من الشهر الجاري في دبي مؤتمر "الشراكة من أجل الاستثمار في سوريا المستقبل"، وأشرفت غرفة دبي على تنظيمه، وحضر المؤتمر ما يقارب ٥٠٠ شخصاً من رجال أعمال سوريين مقيمين في الإمارات و دول عربية وأجنبية عدة، وممثلين عن شركات القطاع الخاص في الإمارات، وذلك بحضور جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري، وناقش المؤتمر أربعة مواضيع رئيسة «تتناول الفرص والتحديات المتعلقة بالنهوض بالاقتصاد السوري، وبناء القطاعات الرئيسة للاقتصاد، ودور القطاع الخاص في تحقيق الانتعاش للاقتصاد السوري، والاستثمار في البنية التحتية لتحقيق التنمية الاجتماعية».

وقال الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر "الإمارات ملتزمة بدعم الشعب السوري، حيث شاركت في اجتماعات أصدقاء سوريا التي تمخض عنها إنشاء مجموعة العمل المعنية بإعادة بناء وتأهيل اقتصاد المستقبل، والتي تترأسها كل من الإمارات وألمانيا، ويتركز نشاط مجموعة العمل الاقتصادية في دعم عملية التحول الاقتصادي، من خلال وضع الخطط الاقتصادية، وتقديم الاستشارات الفنية، وتحديد أنواع الدعم الفوري».

بدوره، قال سلطان المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي، في كلمته مع اختتام المؤتمر، إن المداولات "أكدت على أهمية دور القطاع الخاص في عملية إعادة بناء وتنمية الاقتصاد السوري، حيث أثبت القطاع الخاص السوري دوماً على قدرته على تجاوز كافة العقبات التي أفرزتها السياسات الاقتصادية للحكومات".

أما رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي عبد الرحمن سيف الغرير، ذكر في كلمته أن انعقاد المؤتمر «يؤكد على ضرورة الخروج بصيغ عمل مشتركة، من شأنها النهوض بالاقتصاد السوري، واستكشاف شراكات اقتصادية حقيقية تسهم في بناء الاقتصاد السوري، وتوفير معلومات حول مختلف فرص الأعمال، وتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص».

كما أقيمت خلال المؤتمر عدة جلسات حوارية تحدث فيها رجال أعمال سوريون عن تصوراتهم لاحتياجات سورية المستقبل، ومنهم الدكتور عبد القادر السنكري، ومرهف الحاكمي، وغسان عبود، والدكتور مازن الصواف، وآخرين، بالإضافة إلى ندوة تمّ بثها مباشرة على فضائية سكاي نيوز العربية، وشارك فيها من الجانب السوري الدكتور أسامة القاضي عضو المجلس الوطني السوري، ورئيس المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، ، والدكتور سمير التقي المدير العام لمركز الشرق للبحوث في دبي، والاقتصادي سمير سعيفان، واعتبر الدكتور التقي أن مشاركة هذا العدد الكبير من الاقتصاديين "لو تمّ في أمريكا لغير نظام الحكم" معبراً بذلك عن تفاؤله بدور رجال الأعمال السوريين في إعادة إعمار سوريا.

والجدير بالذكر أن ختام المؤتمر شهد الإعلان عن رصد ٥ مليارات دولار من قبل رجال أعمال سوريين من أجل إعادة إعمار سوريا، والنهوض بأعبائها الاقتصادية، كما بدا واضحاً أن هذا التجمع الكبير لرجال الأعمال السوريين يؤكد على وجود رأس مال سوري كبير قادر في المرحلة الانتقالية على مساعدة سوريا في تجاوز مشكلاتها الاقتصادية، وهو ما أكد عليه أكثر من رجل أعمال سوري كانت التقت "البديل" بعضهم في أروقة المؤتمر.

وفي تصريح للمهندس باسل كويفي ل "البديل" قال : "رجال الأعمال السوريين وغيرهم من الكفاءات السورية قادرون على النهوض بسوريا إلى مصاف البلدان المتقدمة في حال سقوط النظام، وأن ما كان يقيّد رجال الأعمال والاقتصاديين والكفاءات هو الفساد الذي استشرى خلال العقود الأربعة الماضية، ونحن نأمل بأن يعود كل السوريين إلى بلدهم ليسهموا في تنميتها، وإعادتها إلى موقعها الطبيعي في المنطقة".

من جهته أكد رجل الأعمال السوري وعضو مجلس الشعب السابق محي الدين الحبوش على أهمية هذا المؤتمر، وقال :"من المهم أن يلتقي رجال الأعمال السوريين تحت مظلة واحدة، ويناقشوا المشكلات التي ستواجه سوريا مستقبلاً على الصعيد الاقتصادي، وأن يسهموا في وضع الخطط والبرامج التي يمكن أن تنهض بالبنية التحتية التي دمرها النظام".

الناشط الإعلامي مصطفى كرمان.. شيعي برتبة «سوري ركن»

■ قسم التوثيق - البديل:

لم يكن من الإعلاميين الميدانيين على الجبهة لتصوير المعارك التي يخوضها الجيش الحر، بل هو ناشط إعلامي مدني، تخصص في إطلاق المبادرات الخدمية المدنية في المناطق والأحياء المحررة بحلب، وهو الذي سأله أستاذه عندما كان طالباً في الصف الحادي عشر: بس بدي أعرف شو بدو يطلع منك بالمستقبل؟.. "طلع منو شهيد".

هو الناشط مصطفى كرمان، استشهد في مظاهرة حي بستان القصر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٢ عندما قصف النظام المظاهرة بقذيفة هاون أودت بحياة عشرة أشخاص من بينهم الشهيد مصطفى. وقبل دقائق من سقوط القذيفة التقط أحد أصدقائه أجمل صورة له خلال نشاطه منذ انطلاقة الثورة.

مصطفى ناشط سوري، تزوج قبل أقل من شهر من الناشطة مها، ولازم التظاهرات التي كانت تخرج من أحياء حلب. ويقول الناشط غسان ياسين، المقرب من الشهيد، إن مصطفى كان يعاني الأمرّين من شبيحة النظام، ومن بعض الثوار، لا لشيء سوى لأنه شيعي. وكشف عن أن الشهيد كان آدمن صفحة "كش ملك" على الفيسبوك، وهو "مشروع شبابي مدني، مؤمن بسوريا المستقبل، سوريا ديموقراطية مدنية، سوريا الحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية.. ولنوصل لسوريتنا الحلم ، لازم نـــ"كش الملك" لنرجّع سوريا جمهورية". هذا تعريف المجموعة بحسب ما كتبه مصطفى بنفسه.

كان يحضّر لافتتاح مدرسة، وكان المفروض أن يتم الافتتاح في اليوم التالي لاستشهاده، واستثمر وجوده في المظاهرة لدعوة الأصدقاء والرفاق إلى الافتتاح.

بعد لحظات من سقوط القذيفة أظهرت مقاطع فيديو نشرت على اليوتيوب فتاة تركض وهي تصرخ بهلع: وين مصطفى؟. كانت تلك الفتاة زوجة الشهيد.

يروي أحد أصدقائه إنه في إحدى مظاهرات بستان القصر خرج قائد إحدى كتائب الجيش الحر ليخاطب المتظاهرين، مبرّراً اختطافه لإحدى الفتيات الشيعيّات بحجّة مبادلتها مع أسرى من الجيش الحر. وأضاف: "نكزت مصطفى من جانبي وألححت عليه أن يخرج "على المايك" ليبرز هويّته الشيعيّة، ويخاطب قائد الكتيبة محتجاً.. فنظر إليّ بابتسامة هادئة وقال : اخرج أنت وتكلّم ..أنا سوري، ولن أسمح بالمتاجرة بانتمائي الطائفي مهما حييت".

كان الشهيد مسكوناً بهاجس "العمل الجماعي"، وكتب على صفحة "كش ملك": "ما زلنا نفتقر لثقافة العمل الجماعي، ولايمكن ترسيخ هذه الثقافة إلا بالعمل نفسه، العمل الجماعي أحد أهم الصعوبات الموجودة حالياً في المناطق المحررة، لن نستطيع التأكيد على أهمية الدور المناط بالمدنيين كركيزة أساسية لإدارة البلد بعد التحرير إلا من خلال العمل الجماعي، وهذا يبدأ من المبادرات الصغيرة، ولازالت للساعة هذه المبادرات تأخذ شكلا فردياً ضيقاً محصوراً بمجموعات معينة».

أطلق مع مجموعة ناشطين عدة حملات مدنية، من بينها حملة تنظيف في حي بستان القصر، ومبادرة «سوريا عيدنا»، وهو الذي تنبأ بقيامة حلب ضد النظام، حيث قال في فترة هدوء ظاهرية في المدينة: «حلب ما معها مزح بنوب». الناشط المدني مصطفى كرمان يستحق لقب : شيعي برتبة «سوري ركن».

خطـــاب الكـــــراهية

حسين جمو

لا تقوم إدارة الأزمات فقط على حنكة وحكمة من هم في الميدان فقط، بل على ضبط الإعلام أيضاً الذي يلعب دور ناقل الرسالة وتنقيتها، بحيث تحقق العملية الإعلامية رجع الصدى الذي يخدم الهدف العام، وفي الثورة السورية فإن الهدف الأسمى هو إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية. ولعلها المرة الأولى التي تدخل فيها منافذ إعلامية معارضة للنظام في حرب مفتوحة ضد بعضها البعض، والتي تجلت في عدة صفحات على الفيسبوك شنت هجوماً غير مبرر على الكورد السوريين على خلفية الاشتباكات التي وقعت بين مجموعات إسلامية ومقاتلين أكراد في مدينة راس العين (سري كانيه).

ومن المعروف أن الحرب الإعلامية في بيئة كالتي تعيشها سوريا تمهد لحرب أهلية حقيقية، أو بالأحرى تشريع ما قد تخلفه مثل هذه الحرب الكارثية. وكان اللافت أن نقطة التفجر الإعلامي كانت استخدام عشرات الصفحات المؤيدة للثورة صوراً لمقاتلات كرديات بشكل غير مهذب ولا يليق أن تصدر عمّن يقاتل نظاماً مثل الذي يجثم على صدور السوريين. هذه الإساءات استدعت رد فعل مقابل من بعض الكورد الذين رأوا في شتم المقاتلات الكرديات إساءة لا يمكن السكوت عنها، رغم ان القاعدة الإعلامية تقول إن أفضل طريقة للرد على الخطاب الغوغائي هو عدم التعرض له وتجاهله كلياً.

هذا النوع من التجييش لا يمكن أن يكون بادئه بريئاً، وكان بالتحديد من شبكة «ساند سوريا» التي بدأت حملة منظمة سيخرج المتأثر بها حاملاً سلاحه ليقتل أول كردي يصادفه في طريقه، وهذه مؤشرات خطيرة جداً تؤسس لبداية حالة انعزال المكونات السورية عن بعضها البعض. في البداية يكون العزل ذاتياً ونفسياً، وهو ما يمكن التخفيف منه عبر معالجة إعلامية ذكية حتى للصدامات الميدانية كالتي شهدتها راس العين، لكن تعميم الشتائم من قبل صفحات تعمل تحت اسم الثورة ضد مكون من مكونات سوريا الأساسية لا يبشر بتعايش حر في سوريا المستقبل، وهو ما يجب تداركه بالسعي للتخفيف من سيطرة الخطاب الغوغائي على الإعلام في لغة التخاطب بين المكونات السورية. ولعل جذر المشكلة لا تكمن في التأثيرات الجانبية للاشتباكات التي حدث في رأس العين «سري كانيه»، بل هو أبعد من ذلك، خاصة عندما وقف المثقفون والإعلاميون متفرجين على ألفاظ نابية وغير مؤدبة، وتحمل بذرة التصفية ضد مكونات وطوائف سورية منذ احتدام الحرب ضد النظام.

تبقى هناك ملاحظة جديرة بالتوقف عندها، وهي أن خطاب الكراهية من هذا النوع لا يصدر إلا من الجماعات التي تنبذ مدنية الدولة وترفض الاعتراف بالتنوع.

العثور على جثة الروائي محمد رويلي بعد خطفه من النظام

أكد اتحاد تنسيقيات الثورة السورية والمرصد السوري لحقوق الإنسان العثور على جثة الروائي والكاتب محمد رشيد عبد الله رويلي في منطقة القصور بدير الزور، بعدما أعدمته قوات النظام السوري ميدانيا، وذلك بعد مضي شهرين على اختطافه من منزله إثر اقتحام الجيش النظامي للمدينة الواقعة شرق البلاد. ويعد الرويلي، الذي تجاوز السبعين عاماً، أحد أعلام الفكر والأدب في سوريا وفي العالم العربي، حيث كان رئيسا سابقا لاتحاد الكتاب العرب، بعدما نشط فيه لسنوات كعضو فاعل. كما ترك وراءه إرثا ثقافيا وفكريا مهما في سوريا، بحيث تتوزع مؤلفاته بين الكتب البحثية والمؤلفات الأدبية والإبداعية. ونعت رابطة الكتاب السوريين الأحرار «شهيدا آخر من أصحاب القلم والفكر والإبداع الإنساني، ارتقى بشهادته على مذبح الحرية في سوريا». وذكرت أن «ميليشيات الأسد أعدمت في وقت سابق من هذا الشهر الروائي والقاص محمد رشيد عبد الله رويللي، وألقت جثته في بناء مهجور مع ثلة من شهداء المدينة، ليعثر عليها أمس متحللة». وذكرت الرابطة أن رويلي، وهو من مواليد سنة ١٩٤٧ وسبق أن ترأس اتحاد الكتاب العرب في دير الزور، كان «يتواصل والكاتب الشهيد إبراهيم خريط مع رابطة الكتاب السوريين لإعلان انشقاقهما عن الاتحاد والانضمام إلى الرابطة، لكن تلك الاتصالات توقفت فجأة بسبب انقطاع الإنترنت عن محافظة دير الزور، ليفاجأ الجميع بخبر إعدام الكاتبين الشجاعين».

وكانت القوات الأمنية قد أقدمت في الثاني من شهر تشرين الأول الماضي على اغتيال خريط، وهو كاتب قصصي وعضو في رابطة الكتاب السوريين، في مدينته دير الزور مع نجله الشاب سامر. وخريط من مواليد دير الزور عام ١٩٤٣، حائز على إجازة في الفلسفة من جامعة دمشق، وكان عضوا في اتحاد الكتاب العرب، وعضوا في جمعية القصة والرواية، وقد صدرت له مجموعات قصصية ورواية واحدة.